



السنة 14 - العدد 6: صفر - ربيع الأول 1438هـ / نوفمبر - ديسمبر 2016م

السنة 14 / العدد

06

مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف - الجزائر

- الكلمة الافتتاحية لمعالي الوزير
في الندوة الوطنية لإكهارات الشؤون الدينية والأوقاف
- الخروج العقدي وخصره على الأمة
- جزائري وكنّيب المصحفي

صفر - ربيع الأول 1438هـ / نوفمبر - ديسمبر 2016م

رسالة المسجد

مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر

المدير العام مسؤول النشر
الدكتور محمد عيسى
وزير الشؤون الدينية والأوقاف

رئيس التحرير: د. محند أو إدير مشنان، مدير التوجيه الديني والتعليم القرآني.
مستشار المدير العام: د. بزاز لخميسي، المفتش العام.
أمانة التحرير: أة. سميرة ميخالدي، و أ. بلال سعيدان.
إطاران في المديرية الفرعية للتوجيه الديني والنشاط المسجدي.

هيئة التحرير

- أ.د. محمد يعيش، عميد كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1.
- أ.د. عمار طالبي، باحث جامعي، رئيس المجلس العلمي لولاية الجزائر.
- أ.د. عبد الله بوخلخال، باحث جامعي.
- أ.د. بوزيد بومدين، مدير الثقافة الإسلامية.
- أ.د. خالد بوشمة، مدير التكوين وتحسين المستوى.
- أ.د. مصطفى باجو، باحث جامعي، غرداية.
- د. موسى إسماعيل، باحث جامعي، جامعة الجزائر 1.
- أ. محمد شيخ، مفتش مركزي.
- أ. عيسى مقاري، المدير الفرعي للبرامج وتحسين المستوى.
- د. نور الدين محمدي، المدير الفرعي للتعليم القرآني.

المحتويات

الافتتاحية

- 3 معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف الدكتور محمد عيسى ..
 كلمة المديرية المركزية في الندوة الوطنية لإطارات الوزارة
- 23 المديرون المركزيون ..
 الحوار والتواصل في القرآن والسنة ودورهما في تحقيق الأمن والتنمية
- 37 د/لخضر دلهوم ..
 الخروج العقدي وخطره على الأمة.
- 73 د/ محمد عبد الحليم بيشي ..
 وصية نفيسة في آداب القضاء
- 101 سيدي عبد الحق بن سيدي اليكري ..
 رسالة ثقة
- 103 شيخ وعلماء أدرار ..
 كنت الضياء بلينا
- 105 الأستاذ إسماعيل سعدي ..
 وثيقة مهمة عن علماء الجزائر في العهد العثماني
- 107 الشيخ محمد بن حسين بن رجب شاوش ..
 خطبة الجمعة
- 117 الأستاذ أحمد العمري ..
 وجزائري وطن يحب المصطفى
- 125 الأستاذ الدكتور مبروك زيد الخير ..

الافتتاحية⁽¹⁾

معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف الدكتور محمد عيسى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد،
- الأفاضل السيدات والسادة إيطارات الأمة في الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- الأفاضل السادة مديرو الشؤون الدينية والأوقاف بولايات هذا الوطن المعمور،

الأفاضل السادة مديرو المعاهد الوطنية لتكوين الأئمة والإيطارات الدينية،
الفاضل السيد ممثل النقابة، الشريك الاجتماعي،
الفضليات والأفاضل أسرة الإعلام الكريمة،
أيها الحضور،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته،

إن هذا اللقاء هو لقاء عمل، نجدد فيه العهود، ونصحح فيه المسار، ونخطط فيه للقرارات والإجراءات التنظيمية التي تسمح لنا بتحقيق ما التزمنا به أمام الأمة الجزائرية، ذلك أن عمل قطاع الشؤون الدينية والأوقاف باعتباره مؤسسة دستورية، وباعتباره عضوا في الحكومة الجزائرية، وقع على عاتقه تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

فخامة الرئيس في برنامجہ السياسي العام التزم قبل أن ينتخب رئيساً للجمهورية في عہدته الرابعة بجملة من الأمور تضمن للإسلام وجوده في الجزائر، وتضمن للعقيدة الإسلامية ما يحميها من المنغصات ومن المشوشات، والتزم بتعظيم شعائر الله تعالى، وجعل ممارسة الإسلام والعمل بمقتضاه خادماً للأمة الإسلامية عموماً، وللأمة الجزائرية على وجه الخصوص.

تعلمون أيضاً أن هذه الالتزامات تُرجمت في مخطط عمل سجل ضمن المخطط العام للحكومة، ونحن عندما نعمل في الإدارة المركزية، أو في الإدارة المحلية، أو في المعاهد، أو في المراكز الثقافية الإسلامية، فإنما نعمل لتطبيق ما التزمنا به، تنفيذاً لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي حظي بموافقة ومصادقة البرلمان بغرفتيه، هذا الإطار هو الإطار السياسي الذي ينبغي أن نستحضره، وأن نلتزم به، وأن نجتهد في حسن تطبيقه، وأن نجعل فقراته خادمة للإسلام، وخادمة للوطن.

المقام ليس للخطابة، ولكنه للرجوع لتقييم مدى التقدم، نحن ننطلق في السنة الثالثة هذا العام من مخطط العمل هذا الذي بدأ سنة 2014م، وعندما جالسْتُ زملائي في الإدارة المركزية، واستمعت إلى مدى التقدم في تنفيذ هذا البرنامج، لاحظت بأنه يتعين علينا الالتقاء من جديد لتجاوز الفتور، ولتصحيح المسار، ولأخذ اختيارات جديدة، اختيارات تسمح لنا بالتقدم إلى الأمام، لأن المجتمع الجزائري ببعده الحضاري الإسلامي، وثقته في مؤسساته الرسمية ينتظر منا الكثير.

شبكة المساجد الأقطاب

التزمنا في برنامج العمل أن نكرس السياسة الوطنية وشبكة المساجد الأقطاب، والظروف المالية التي تمر بها البلاد لم تسمح بوتيرة متسارعة. كما كنا نرجو. لبناء هذه المساجد الأقطاب، ويعلم الجميع بأننا لا نريد أن نبني هذه المساجد من أجل تزيين حواضرنا، ولا من أجل إبراز صورة معمارية في

الجزائر، ولكننا نحتاج إلى هذه المساجد باعتبارها أقطاب امتياز في التوجيه وفي التكوين، لأن القرار الذي اتُخذ في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف هو: - أن نترك التسيير العلمي والتسيير الروحي للكفاءات العلمية، - أن تسحب الإدارة أصابعها شيئاً فشيئاً من اقتراح الموضوعات في الخطب والدروس،

- أن يتولى ذلك نخبة الأئمة وعلماء الأمة، وتعلمون بأن نخبة العلماء موجودة في مساجدنا وفي جوامعنا، وإن كان غير هؤلاء الأئمة يحاولون البروز في فضاءات أخرى، ولكن الفضاء السليم والأصيل هو فضاء المساجد.

يستمع إلى خطبنا كل جمعة ما لا يقل عن عشرين مليون جزائري داخل المساجد، وخمسة وعشرون مليون أو أكثر عبر وسائل الإعلام التي تبث الخطبة من مسجد من مساجد الجزائر، العلماء موجودون في حاضرة المسجد، وأصوات الآخرين مهما ارتفعت فإن الملجأ والرجوع إنما هو لإمام المسجد. إن شبكة المساجد الأقطاب ضرورية، لأننا ينبغي أن نصل إلى أن يترأس كل مسجد قطب أحسن إمام عندنا في الولاية، من حيث التكوين المعرفي، ومن حيث السمات، ومن حيث القدرة على الإقناع، ومن حيث الوعي السياسي، ليسهل على إخوانه الالتقاء في مسجده القطب، لتوجيههم وتحضيرهم لتناول الموضوعات التي تنفع المجتمع وتنفع الوطن.

إن الظروف المالية - ولا أقول الظروف الاقتصادية - لأن الاقتصاد في وضعية طبيعية.. أقول: الظروف المالية التي يمر بها الوطن جعلت بعض المشاريع تؤجل، وينبغي أن نتداول اليوم في اللجوء بطريقة مؤقتة إلى اعتبار أكبر مسجد عندنا في الولاية هو المسجد القطب البديل، ريثما نبني مسجداً القطب الذي وعدت به الدولة، والذي رصدت له ميزانية، أجل صرفها إلى ظروف لاحقة.

أقول هذا الكلام، ووتيرة بناء جامع الجزائر أصبحت متسارعة، وإخواننا في وزارة السكن والعمران والمدينة يبذلون جهدا محمودا، مئذنة الجامع أصبحت عنوانا للجزائر العاصمة، وقبة الجامع أصبحت بارزة، ملامحه أصبحت معروفة، ومضمونه يقع علينا، فليس ثمة معنى لأن يكون لنا مسجد هو قطب الأقطاب، إذا لم يكن لدينا في كل ولاية مسجد قطب يكون رجاء صدّى عن التوجيه العلمي العالي، وعن التفكير الرصين، وعن التوجيه السياسي الوطني الذي يصدر من جامع الجزائر.

التعليم القرآني

ينبغي كذلك أن نتوافق على مواصلة الجهد في المدارس القرآنية، هذا هو الالتزام، وهذا هو المخطط المسجل في مخطط عمل الحكومة الذي التزمنا به أمام الأمة، وشبكة التعليم القرآني في الجزائر شبكة معقدة بسبب الرجاء الموضوع في هذه المدارس، الأسر الجزائرية تأخذ أبناءها وبناتها إلى مدارسنا القرآنية في أقسام التعليم القرآني للصغار، الذي يعطي أحسن إنتاج ومردودية، فإن الأطفال المتخرجين من المدارس القرآنية يتحصلون على رتب متقدمة في المدرسة العمومية وفي المدرسة الخاصة.

وهذا الطلب أصبح يتزايد، ومع تزايد الطلب أصبحنا نلاحظ بأن هناك عملا موازيا لعمل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، أحصى لي إخواني ما يزيد عن 139 مدرسة قرآنية مفتوحة على المستوى الوطني سميت «مدرسة قرآنية خاصة»، وأنا لا أعرف ما معنى «مدرسة قرآنية خاصة»، فلا يوجد في قوانين الجمهورية شيء اسمه «مدرسة قرآنية خاصة»، سواء كانت هذه المدرسة القرآنية أسستها جمعية، أو ظنت جمعية بأنها ورثتها من زمن الاستعمار، فالمدرسة في الجزائر مدرسة واحدة تدرس منهاجًا واحدًا، لا

أقول: تدرس مواد واحدة، ولكنها تعتمد منهاجا واحدا، له أهدافه التربوية، وله غاياته العلمية، وله بناءؤه الوظيفي، وفق نسق تضمنه بجهازنا التفتيشي، ونحققه بالمديرين المشرفين على المدارس التابعة للمساجد أو المستقلة عن المساجد، ولكنها تسير بعلم المساجد.

ولذلك ينبغي أن نصل من خلال النقاش في هذا اللقاء الوطني لوضع أسس جديدة لضبط الأمور، لا نريد أن يتخرج من مدارسنا القرآنية جيل مناوئ للجزائر، كما لا نريد أن يتخرج من المدارس القرآنية الخاصة جيل يناوئ التلميذ الذي يتخرج من المدرسة العمومية، ينبغي أن تكون المدرسة القرآنية مدرسةً مكملّةً للمنظومة التربوية، ولا نقبل أن تتخلى المدرسة القرآنية عن رسالتها، رسالة الحرف العربي واللسان العربي، وهو روح المدرسة القرآنية في الجزائر، ولا نقبل أن يستبدل ذلك بالدارجة ولا باللغة الأجنبية، ولا أن يستبدل ذلك بهرجاتٍ قد تغري في مجتمع المشرق، بل ينبغي أن تكمل المدرسة القرآنية جهد زوايانا، وجهد مدرسة الإصلاح التي انبثقت من الزوايا، حتى تسهم هذه المدارس القرآنية في تكوين مواطن يؤمن بالله الواحد الأحد، ويندمج في المرجعية الحضارية للأمة الجزائرية، ويخدم الوطن ويفديه بما لديه.

وهذا العمل سوف نتقاسمه بين الإدارة المركزية المؤهلة بالهيكل الموجودة فيها لمراجعة التشريع والتنظيمات واللوائح التي تنظم المدرسة القرآنية، وبين الميدان الذي ينبغي أن يبرز فيه المدير باسم الدولة الجزائرية، من أجل ضمان التناغم والتنسيق، بحيث نكون ضمانا روحيا للمجتمع.

التكوين وتحسين المستوى

التزمنا في مخطط عمل الحكومة بتحسين التكوين، ولقد بدأ إخواني في الإدارة المركزية في إنشاء ما أسموه - مشكورين - «إصلاح منظومة التكوين».

كنا التقينا منذ سنة ل طرح هذا الموضوع، وتداولنا مع زملائنا مديري المعاهد الوطنية، ومدير المدرسة الوطنية، وخرجت أفكار كثيرة، أفكار تحملنا عمومًا إلى أن نقرر في معاهدنا كتبًا مرجعية، ينبغي أن نصل إلى ذلك خلال هذه السنة، لنجعل من سنة 2017م السنة التي نحقق فيها هذا الهدف، لا يسمح أن نتأخر عن هذا الأجل، فمن الضروري أن يتعلم الإمام الطالب المتربص في المعهد من كتاب يُجيدُه، ويحفظ بعض فقراته، ويحسن تحليله، ويفهم منهجه، حتى إذا تخرج درّس ذات الكتاب في محراب المسجد، ومساجدنا مازالت متأخرة في واجب التعليم، وواجب التوجيه، وعندما نتيح لأئمتنا التعليم والتوجيه فإنهم يذهبون إلى مراجع غريبة لسهولة استخدامها، وبالمحصلة لا نحقق الهدف الذي التقينا من أجله، والذي وثقت الأمة فينا من أجله، وهو ضمان أمن فكري وتأمين عقدي.

وينبغي لمعاهدنا أن تكيّف نفسها كذلك من أجل أن تستقبل الطلب المتزايد من دول الساحل الإفريقي، كل السادة العلماء، ورؤساء الهيئات، ووزراء الشؤون الإسلامية، أو وزراء الداخلية في دول الساحل، عندما يزورون الجزائر ويطلبون الالتقاء بإطارات الوزارة، فإنهم يقدمون طلبًا مشتركًا، وهو رجاء التكفل بتكوين أئمة الساحل، أحسن إخواننا في التشاد، وفي مالي، وفي النيجر، وفي نيجيريا، وفي البنين، وفي غانا، وفي غامبيا، وفي السينغال، وفي تونس، وفي موريتانيا، بأن منهج الجزائر في تكوين الأئمة هو التكوين المناسب الفعال، وعلامة ذلك هو الطرح الذي أصبحنا نقدمه باسم أئمة الجزائر في نجاح أئمة الجزائر في اجتثاث أسباب التشدد، والتطرف العنيف والوقاية منه.

أصبحت الجزائر من خلال وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مسموعة الصوت في واشنطن، وفي بكين، وفي برلين، وفي لندن، وفي باريس، وفي روما، وفي غيرها من العواصم، المنظور هو أن نُخَرِّجَ لهؤلاء جميعًا أئمة

قادرين على أن يصدوا المد الأصولي الزاحف، والقوي في المعادلة هو أن كل هؤلاء، (الرسميين منهم، ونوابهم في البرلمانات وفي مجالس الشيوخ) يعترفون بأن الإسلام بريء من التشدد، وأن الإسلام بريء من العنف، وأن الإسلام ليس هو الخلفية الفكرية للجماعات الإرهابية الحديثة، يعلمون هذا ويصرحون به، ويتخوفون من زحف اليمين في أوروبا عموماً، وفي الغرب بصفة عامة، هذا اليمين الذي يستغل ما يُنمى إلى الإسلام لإدانة الإسلام، وهي معادلة - في تقديري - تنادينا لأن نكون في الصدارة، لأن دولتنا رضيت بقطاعكم أن يكون في الصدارة.

لا نستطيع أن نوّدي دورنا ونقوم بواجبنا نحو أئمة دول الساحل إذا بقينا نطلب منهم أن يتكّونوا عندنا ثلاث سنوات متوالية، لأنها مرهقة لإمام يأتي أصلاً من وطنه حافظاً لكتاب الله تعالى، ومجالساً لعلماء بلده، ولذلك سوف نتكيف بطريقة فنية، وينبغي أن نخرج من هذا اللقاء بقرارات واضحة، ونتمكن من تقديم عروض تكوين متنوعة؛ عرض تكوين بسنة واحدة، وعرض بسداسي واحد، وعرض بثلاثي واحد، كما يمكن أن نقدم عرضاً تربصاً لتجديد المعلومات وتحيينها بنصف أو بشهر واحد، فثمة تجارب تفعل هذا، فالغرب مثلاً يدعو أبناءنا ويجول بهم في مدنه وعواصمه، ليعطي انطباعاً بقوة الدولة، وليجعل الطالب بل الإطار يُشرب بثقافة تلك الدولة. إن الجزائر جنة من جنات الله تعالى في الأرض، ولذلك سوف نستضيف إخواننا من دول الساحل الإفريقي، وندعوهم لزيارة مسقط رأس سيدي أحمد التيجاني، وزيارة قبر الأمير عبد القادر الجزائري، وسوف يزورون تلمسان وحضارتها، وبجاية وتاريخها، كما سنمكّنهم من اكتشاف معالم حاضرة توات ليتعرفوا على الإمام سيدي محمد بن عبد الكريم المغيلي الذي نقل إليهم الإسلام المعتدل الوسطي.

ينبغي أن نعيد هذه الرابطة، وهذه الرابطة ليست كلاما سياسيا بقدر ما هي برامج نداول على رسم خططه وكيفيات تنفيذها، وينبغي أيضا أن نخرج من هذا اللقاء باقتراحات عملية في فتح معاهد متخصصة لهؤلاء، يأتون في ضيافتنا ويرجعون إلى أوطانهم ذخرا للمرجعية الدينية المشتركة التي يمكن أن نجعلها جبهة ضد التشدد، من أجل نشر الوسطية والاعتدال.

الزكاة والأوقاف

سنواصل العمل الذي سبق أن انطلقنا فيه، وهو جعل صندوق الزكاة وصندوق الأوقاف في خدمة المجتمع، ولقد تمكنا - والله الحمد - رغم كل السجال الذي وقع سنة 2014م من أن ننظف صندوق الزكاة من الشبهات والشوائب، وأصبح صندوق الزكاة بنفس الرصيد الذي كان عنده يزيد أو ينقص قليلا، ولكنه في كل الحالات يفوق مليار دينار جزائري، أصبح يرسل المساعدات للمحتاجين وللفقراء، وأصبح لديه قاعدة بيانات تضبط بالفعل عدد المحتاجين وعدد الفقراء في الجزائر، وهي أدنى بكثير مما تدعيه بعض المنظمات الحقوقية التي تزعم بأن أغلب الجزائريين فقراء.

إن الشبكة التي أسس لها صندوق الزكاة تسمح بالتحقيق والتحقيق المضاد، وبمقتضاها كما تعلمون، فإن البطال الذي ليس له مدخول رسمي، وليست له سجل تجاري لدى المصالح المختصة، لا يعتبر بالضرورة فقيرا في منظور صندوق الزكاة، إذا كانت له تجارة موازية، ولذلك صارت القوائم المتوفرة لدى صندوق الزكاة مرجعا لدى وزارة الداخلية، ووزارة التضامن الوطني، والهلال الأحمر الجزائري.

وغني عن البيان أننا أصبحنا اليوم - والله الحمد - نحول إلى الفقراء والمساكين مستحقاتهم عبر البريد في سلاسة، وعوض الاستفادة مرتين في

السنة، أصبحت بعض المديریات تمد المحتاجين بست استفادات سنوية، ففي كل شهرين تتلقى العائلات المعوزة مبلغاً من المال يساعدها على تجاوز الصعوبة الاجتماعية.

وإذا انتقلنا من صندوق الزكاة إلى صندوق الأوقاف، فإننا ندرك أن هذا الأخير مازال متأخراً عن الموعد، ورغم كل التفكير والجهد الذي يبذله إخواني في مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، إلا أن هذا الجهد ينبغي أن يدعم، وأظن بأن أكبر داعم هو التفكير المشترك.

إن حساب صندوق الأوقاف عندما يبقى حساباً مجمّداً لدى البنوك الجزائرية فإنه لا ينتج ثروة، ولا ينتج التنمية، ولا يمس الفقير والمحتاج والمسكين، ولا يشجع على العمل، ولا يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، ينبغي أن نخرج هذا الرصيد بما تصطلح عليه التنظيمات في قانون الأوقاف بالاستثمار في الأملاك الوقفية.

ينبغي أن نخرج من هذا اللقاء بمداومات تسمح لنا بأن ننادي في رجال الأعمال، والمقاولين، وأصحاب الأموال، والموسرين، أن يتوجهوا إلى قطاع الأوقاف في دائرتنا الوزارية، إن الأراضي البيضاء الصالحة للبناء يمكنها أن تكون فضاء لإنشاء مركبات، ومجمعات سكنية وتجارية واقتصادية، تنعش الحياة الاقتصادية في هذا الوطن، وأن يرجع مردودها في النهاية إلى الطبقات الهشة.

ينبغي أن نرفع نداءً واضحاً وفق مخطط صريح اتجاه التنظيمات الاقتصادية الموجودة في الجزائر، سواء كانت عمومية أو خاصة، من أجل أن ننمي هذا الميراث الذي تركه لنا أجدادنا وآباؤنا قصد التكفل بالحياة الروحية للجزائريين، ينبغي أن نثمنه، وأن نستخرج من كل هذا الرصيد ثروة ترجع بالخير على هذا المجتمع.

وينبغي كذلك أن تكون خطتنا من الوضوح بحيث نكون نحن في أسرة المساجد، في أسرة الشؤون الدينية والأوقاف القاطرة الثالثة التي تقود التنمية بعد القطاع العمومي والقطاع الخاص، إنه قطاع الهبات والعطايا والتبرعات، هذا القطاع الذي صنع الحضارة في أوروبا، وصنع الحضارة في الغرب، هذه الحضارة التي نقلت عن أجدادنا ما أسسوا له في مشارق الأرض ومغاربها.

إن الوقفيات أو ما يسمى بالمؤسسات الوقفية الخيرية الموجودة في أوروبا حول جامعات السوربون، وكامبريدج، وهارفرد وغيرها من الجامعات الكبرى في العالم، نشأت من فضاء الهبات والتبرعات الذي مازال في الجزائر يراوح مكانه، ينبغي أن نحدث هزة في عالم الاقتصاد، قد تكون بسيطة في سنة 2017م، ولكن سوف تفتح الباب لوقفيات متخصصة، مؤسسات تخلد أسماء رجال المال، ومبررات يذهب أجرها إلى والديهم، وإلى أجدادهم، وإلى أمهاتهم، وأبنائهم الذين قضوا إلى رحمة الله، ونتائج هذه المبررات، ونتائج هذه الوقفيات ستعش الحياة الاقتصادية في إطار أخلاقي.

ولذلك يجب أن نخرج بخطة عمل من هذا اللقاء، وأن يترجم ذلك في خلية تفكير سندعو لها خبراء من البنك الإسلامي للتنمية، الذي تدفع له الجزائر مستحققاتها دون رجوع صدى لهذه المستحقات، ينبغي أن تستفيد الجزائر بالمجان من خدمات هذا البنك الذي له استثمارات عالمية، وأن نحول التبرعات، والعطايا، والصدقات، والمبررات، والأوقاف، إلى آلية اقتصادية، ينبغي أن نعمل على تحقيق هذا الأمل، وسيأتي جيل يحمل هذا المشعل، الذي ندعو إليه من أجل خير الجزائر وخير الإسلام.

تسيير وتنظيم الحج

التزمنا أيها السادة في برنامج عمل الحكومة بما أمر به فخامة رئيس الجمهورية من تحسين تأطير حجاجنا، وظروف التكفل بهم في البقاع

المقدسة، وإنني ألاحظ بكل ارتياح بأن هذا المخطط بدأ يعطي ثماره، ولم ندع في يوم من الأيام أن نحقق الهدف المعلن وهو ضمان حج الكرامة للجزائريين من أول سنة، لأن المعادلة صعبة، يعترها الضعف البشري، وتعيقها الآلية العتيقة التي لم تُحَيَّن، وتحول دون تجسيدها بالشكل المرتجى عقلية ترفض الجديد، ولا تستفيد من التكنولوجيا كمسير يمنع العنصر البشري من محاولة التمييز والمحابة.

إن تقويم هذا المسار سيتحقق إن شاء الله في نهاية سنة 2019م، ونحن عندما نقوم أداء الحج، فإننا ننظر؛ هل تقدمنا، أو تأخرنا، أو ما زلنا نراوح مكاننا؟ أمّا على المستوى السياسي والاجتماعي فأصبحنا نلمس تقدماً واضحاً، ورغم الخلل الذي نلاحظه كل سنة، وما نسجله من الصعوبات التي تعترض المنظومة، سوف نبذل كل ما بوسعنا من أجل تجسيدها لتحقيق الهدف الذي التزمنا به، وهو حج الكرامة.

ولعل من أهم الورشات التي سنفتحها سنة 2017م هي مراجعة القانون الأساسي للديوان الوطني للحج والعمرة، حيث يصبح مؤسسة ذات مهنية واحترافية أكثر، وذات قدرة على التنسيق بين المؤسسات السياحية العمومية والخاصة، وأن نخفف عليه بعض الأعباء الإدارية التي لا معنى لإثقاله بها، في حين يمكن أن تضطلع بها مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة في الإدارة المركزية، الصلاحيات مسجلة هنالك، وهذا الإصلاح سوف يزيد من بريق عمل الديوان، وسوف يسمح له بأن يتقدم إلى الأمام.

وإن الاجتماع الوزاري المشترك الذي سيعقد تحت رئاسة دولة الوزير الأول سيكون مناسبة من أجل تقويم أداء كل قطاع، بل لتقويم كل إطار من الأطر الذين ساهموا في تأطير حج سنة 2016م.

مرافقة الجالية الوطنية في الخارج

التزمنا بمرافقة الجالية الوطنية في الخارج، وبتحسين تأطير ممارسة الشعائر الدينية، وأن يكلل برنامجنا بالقانون التوجيهي للشؤون الدينية والأوقاف. إن جاليتنا في الخارج تعاني الأمرين في الحقيقة بسبب الإسلاموفوبيا المتزايدة، وبفعل الرهانات والتجاذبات السياسية، وخصوصا خلال هذه السنة أي سنة 2016م، ففي فرنسا - مثلا - وفي ظل الأعمال الإرهابية التي نسبت إلى الإسلام زورا، رغم أن أصحابها لم يصدروا من مسجد من المساجد، ولا من مدرسة من المدارس القرآنية، وألصقت ببعض الجزائريين ظلما، رغم أن هؤلاء المنفذين بعضهم مجهول النسب، وبعضهم لم يسجلوا أنفسهم كجزائريين في سفاراتنا وقنصلياتنا العامة في أوروبا، ولا يحملون بطاقة هوية جزائرية، ولا يحملون جواز سفر جزائري، ولذلك عجزت الإدارة عن سحب الجنسية الثانية منهم، لأنهم ليسوا مزدوجي الجنسية، بل هم أصلاء في البلد الذي ارتكبوا فيه أعمالهم الإرهابية.

إن الجالية المسلمة تعاني هذا التمييز، وهذا الشك، وهذا الضغط، لذلك يقع على الجزائر واجب مرافقتها، هذه المرافقة التي سمحت للجزائر - والله الحمد - في ديسمبر 2015م أن تؤسس لوثيقة إعلان نوايا بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وبين وزارة الداخلية للدولة الفرنسية، هذا الاتفاق الذي يُقدر بعض الساسة في الغرب، بأنه تعدٍ على الطبيعة اللائكية للدولة الفرنسية، وهو اتفاق يصب في صالح الجزائر، والجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا على وجه الخصوص، وبأوروبا على وجه العموم.

لقد تمكنا من فرض مسجد باريس الكبير مسجدا قطبا أوروبيا من خلاله فقط تتكلم الجزائر، ومن خلاله فقط تنبع الجزائر، ومن خلاله فقط

تنشط الجزائر، رفضنا كل التجارب الأخرى التي أرادت أن تتدخل في خريطة الطريق الجزائرية للاحتياط والوقاية من التشدد، فلم نقبل المشروع الذي يريد أخذ الأئمة إلى البلدان الأوروبية من أجل تكوينهم، والجميع يعلم بأن الهدف الحقيقي هو أدلجّتهم، وتعميق الخلفية السياسية لتلك الدول في عقولهم، ولكنه مشروع باء بالفشل وبالرفض، ولم نقبل فكرة ترك العمل سهلاً هكذا بدون قيادة، أو بقيادات متعددة.

لقد زار الجزائر من أجل التعاون في هذا الموضوع أكثر من مسؤول، وأكثر من مراقب، وأكثر من دولة غربية، فمن الشخصيات التي قدمت إلى الجزائر من أجل هذا الشأن نذكر نائب كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية، ونائب كاتب الدولة الأمريكي من أجل الديمقراطية، وهم جميعاً يعلمون أن تجربة الجزائر لا تتكرر.

وينبغي أن نرّص صفوفنا في موضوع يعيننا نحن في هذا اللقاء، وهم الأئمة الذين نتبدهم إلى الخارج، وفي هذا السياق عملنا على فتح الترشيح المباشر للأئمة، لأن بعض الأئمة يشتكون بأن المدير قد لا يقترح الأكفأ، لذلك فتحنا باب الترشيح لمن يقترحهم المدير، ولمن يقدرّون أنهم غُطُّوا حقوقهم في الترشيح، وتم امتحانهم كتابياً في الفقه الإسلامي، وفي الثقافة والحضارة الإسلامية، للاطمئنان على خلفيتهم الفكرية الحضارية، التي تمكن الدولة الجزائرية من تقديم إضافة في المهجر، وتمنع من حدوث أي منقصة، هذا هو الأساس الأول.

والأساس الثاني هو حفظ كتاب الله تعالى، لأن حفظ القرآن الكريم هو الذي يجعل الإمام في أرض المهجر إماماً، وشرط حفظ القرآن الكريم هو أساس الإمامة كذلك في منظومتنا الوطنية، وهو أساس لا تفكر إدارة الشؤون الدينية ولا تريد ذلك، بل لا تستطيع مجرد التفكير في إلغائه.

والأساس الثالث هو الكلام باللغة الفرنسية، ونساءل: لصالح من يشترط إحسان اللغة الفرنسية؟ الحقيقة أننا لاحظنا اليوم بأن الذين يعمرون مساجدنا في فرنسا وفي أوروبا هم شباب من الجيل الثاني والثالث من أبناء الجالية، وبعضهم ليس لهم جوازات سفر جزائرية، وبعضهم اندمجوا وأصبحوا مواطنين فرنسيين، إلا أنهم مرتبطون روحيا بالجزائر، هؤلاء لا يتكلمون اللغة العربية، ولا الأمازيغية، إلا في حدود ما علق في أذهانهم مما تعلموه عن آبائهم وأجدادهم، ولذلك أسسنا لتكوين الأئمة المبتعثين إلى الخارج في اللغة الفرنسية، ورفضنا رفضا مطلقا أن يتم تكوينهم بالفرنسية من طرف المركز الثقافي الفرنسي، لأن لجامعة الجزائر مخبر اللغات، وهو قادر على أن يعلم أئمتنا الفرنسية، ومن أجل ذلك صرفنا من ميزانية الدولة حقوق التسجيل لضمان هذه الرسالة التعليمية.

نريد من أئمتنا عندما يلتحقون بفرنسا أن يؤطروا شبابنا، وأن يؤطروا المسلمين الذين يرتادون مساجدهم، نريد منهم أن يؤطروا رواد المساجد هناك بالمرجعية الدينية الوطنية، لأنها هي صمام الأمان، وأن يملؤوا قلوبهم بحب الله، وبحب الدين، وبالولاء لأوطانهم الأصلية، دون أن يتعارض ذلك مع الاندماج في قوانين بلدانهم التي قد تكون غريبة عن منظومتهم الأصلية. ومن أجل مساعدة السادة الأئمة في مهمتهم ورسالتهم نجحنا. والله الحمد. - في أن نفتك لهم حق التسجيل في ثلاث عشرة من الجامعات اللائكية الفرنسية، من أجل نيل شهادة جامعية في المدنية، وسوف يسمح لهم ذلك عندما يرجعون إلى أرض الوطن العزيز بعد أربع سنوات، أن يكونوا قاطرة تقود إخوانهم إلى الأمام.

وأمام كل هذه التحديات والمهام الجسيمة، فإنه يتعين علينا أن ننتهيا ونستعد من الآن لانتقاء أكفأ الأئمة المنتدبين إلى بلدان أخرى غير فرنسا،

فقد أعطت تجربة شهر رمضان الفضيل أن العالم الغربي كله يطلب الأئمة الجزائريين، تلقيتُ تهنئة من الجالية المسلمة في المجر التي استقبلت إماما جزائريا أمها في التراويح بامتياز، وتلقيت اتصالا من بلجيكا لتهنئة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف على الإمام الذي انتدب إلى بلجيكا، وتلقيت تهنئات أخرى على الأئمة الذين انتدبوا إلى إسبانيا، وإلى بريطانيا، وإلى ألمانيا، وهذه الجهات كلها سوف تطلب في السنة القادمة المزيد من حفظة كتاب الله تعالى، ومن أئمة الجزائر، وينبغي أن نرافق هؤلاء جميعا من أجل الجالية المسلمة.

حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين

ينبغي أن نتفاعل بإيجابية مع الجالية الغير المسلمة الموجودة في الجزائر، وعندما أتكلم عن التفاعل الإيجابي مع الجالية غير المسلمة المقيمة في الجزائر، فإنني أقصد ما ضمنه الدستور المعدل الذي أدخلت عليه مادة ضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية، إن ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين مضمونة دستوريا في الجزائر، وقوة هذه المادة في الدستور أنها تنص على أن ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في الجزائر محكومة بالقانون، ومنها القانون رقم 06 - 02 مكرر، ومنها القانون الذي يجرم سب الأديان، وسب الأنبياء، وتدنيس المصحف، وكذلك جملة القوانين التي تمنع المساس بالنظام العام، وتلك القوانين التي تمنع العمالة إلى الخارج، والقوانين التي تمنع إقامة الجمعات وفتح المدارس بغير إذن قانوني، وهي قوانين تضمن حرية ممارسة الدين، وتضمن مع ذلك أن لا ترجع هذه الحرية بالنقض على النظام العام، وهذه الإيجابية تقتضي التفاعل مع المؤسسات المعتمدة رسميا. قرأنا في هذه الآونة الأخيرة وسمعنا تقارير تطالب بإلغاء القانون 06 - 02 مكرر، هذا القانون الذي يمنع التبشير بديانات أخرى في الجزائر، ويعاقب

على استغلال القصر لاجتثاثهم من عقيدتهم الإسلامية وإدخالهم في دين آخر، ولا يخفى عليكم أنه قانونٌ صادق عليه البرلمان الجزائري، والذي يريد أن يعدّله فعليه أن يترشح باسم الأمة الجزائرية ويطلب ذلك، وإلى إشعار آخر، فإنه قانون الجزائر ولا يعني إلا الجزائر.

ظاهرة الاختراق النحلي والطائفي

ومن مقتضيات القانون 06 ـ 02 مكرر الانتباه إلى محاولات جديدة للاختراق النحلي والطائفي، فالمعلومات تردنا في الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف من مصدر مهم هو رجال الإعلام الذين يعطون رجوع صدّي قويا لكل حالة اختراق، والمصدر الآخر هو أجهزة الأمن العمومي (المديرية العامة للأمن الوطني، وقيادة الدرك الوطني)، التي تمدنا بالمعلومات اللازمة كي نتحرك ونتأسس كطرف مدني ضد هذه الاختراقات.

وهذا يستدعي تفعيل خلية التفكير وتوسيعها، بحيث يصبح لدى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف سنة 2017م أول «tink Tank» جزائري مختص في هذا الشأن، وهي هيئة تفكير متعددة التخصصات، في انتظار أن يُفَرَّجَ عن المرصد الذي اقترحه، والذي ما تزال الحاجة قائمة إليه.

سوف ندعو النخبة المثقفة من رجال الإعلام، من الجامعات، ومن المفكرين، قصد تحليل الظاهرة، لأنها مريبة وغريبة، فليس من الصدفة أن تختار ولاية من ولايات الوطن بحيث يوجد بها في آن واحد الفكر التكفيري، والتبشير الشيعي، والنحلة الأحمدية، وعبد الشيطان، والقرآنيون، والدعوة والتبليغ، والمدخلية، هذه المدخلية التي يظن البعض بأنها غير سياسية، وبأنها تُمَثِّلُ تَوَجُّهًا يهدف إلى الرجوع إلى السُّنة في لبس القميص، وإطالة اللحية، والتسوك قبل الصلاة، ولكننا تفاجأنا بنداء من أقطابها خارج حدود

الجزائر يدعو إخواننا الجزائريين الذين يتبعون هذا المنهج إلى الالتحاق بين غازي من أجل الدفاع عنها ضد جماعات الإخوان المسلمين في ليبيا، ومعلوم أن الدفاع ضد جيش مسلح لا يكون بالسواك وبالقميص، إنها دعوة غريبة وخطيرة إلى حمل السلاح، لم نعلق عليها من قبل في الفضاءات الإعلامية، ولكن ينبغي التعليق عليها والتنبيه إليها أمام إطارات الأمة.

وبشهادة الإعلام نقول: إنه ينبغي أن نتنبه اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى زحف هذه النحل، فرغم أن بعضها يتس من دخول المساجد، إلا أن أتباعها يلتقون في الفيلات والقصور والبيوت، وهذا شأن يضطلع به فضاء آخر من فضاءات أجهزة الدولة، لكن رقابة قطاع الشؤون الدينية والأوقاف تبقى مستمرة بجهاز التفتيش الذي هو موضوع تحت تصرف السادة المديرين، وهو جهاز يمتد في سُلَّميته إلى الإدارة المركزية.

وبعض هذه النحل والطوائف اتخذت من مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك على وجه الخصوص والتويتر فضاء للدعوة والنشاط المشبوه لتمزيق الجزائر، لكن بعضها امتدَّ إلى المدارس القرآنية، ولذلك فعندما نفتح ورشة المدارس القرآنية أريد أن نصل إلى قرارات حازمة من أجل تنظيفها من هؤلاء، أقصد المد التبشيري الأحمدى، والمد التبشيري الشيعي، وعبدة الشيطان، ودعاة الإباحية، ودعاة المثلية، والتكفيريين، والأحباش... وغيرهم. إن شبكة المساجد ينبغي أن تتنبه، لأن الغرض معلن منذ سقطت العراق وقسمت حسب المذاهب إلى المذهب السني والمذهب الشيعي ومذهب آخر ابتكروه هو «الأكراد»، في حين الأكراد ليسوا مذهباً فقهياً ولا عقدياً، فالهدف ليس هو التقسيم الديني الطائفي فقط، ولكن الهدف هو التقسيم من أجل التقسيم، وهكذا فإن الأكراد السنة جعلوا طرفاً ثالثاً في دولة العراق، والوضع لا يختلف في دولة سوريا، ولا تخفى المخططات الخطيرة التي

تسعى إلى تقسيم دولة ليبيا إلى ليبيا الشرقية وليبيا الغربية، ولسنا ندري هل سيتوقف الموضوع عند هذا الحد.

إنكم تعرفون جميعاً ما عاشته الجزائر بسبب الاستغلال الطائفي والنحلي، ونعرف كلنا أن الذي يعطي أول رجع صدى لنداء فخامة رئيس الجمهورية في هذا الشأن الذي يمس بأمن الوطن، جاء من أسرة الشؤون الدينية والأوقاف، وفي هذا السياق أود أن أعرب عن امتناني - من خلالكم - للسادة الأئمة الذين هبوا في يوم واحد، في خطبة تلك الجمعة التي وصفها رجال الإعلام بأنها موحدة، لأنهم وجدوها موحدة في أهدافها وغاياتها، وفي مضمونها وروحها، ولكنها نبعت - كما لا يخفى عليكم - من أقلام أئمة مستقلين في فكرهم، وقد مثلوا جميعاً رجح صدق صادق وإيجابياً لنداء فخامة رئيس الجمهورية الذي نبه إلى أن ما يطال دول المشرق أصبح يطال بعض دول المغرب، يمكن أن يصل إلى الجزائر، والجزائر غير قابلة للتقسيم الطائفي، ولا للتقسيم النحلي، ولا للتقسيم المذهبي.

وكان عنصر الوفاق فعلاً هو الولاء للوطن، ولم تكن الأفكار هي المقصودة بالمواجهة، فالجزائر ليست موطننا لاستحضار محاكم للتفتيش التي عرفتھا أوروبا في القرون الوسطى، ولا نريد أن نشق على قلوب الناس لننظر هل يؤمنون بسيدي فلان ولا يؤمنون بسيدي علان، ليس هذا هو المقصود، والمقصود هو حفظ النظام العام، فالعبادة عندما تمارس جماعة تعني كل المجتمع، ولذلك ينبغي أن نراجع مواقفنا، وأن نراجع خططنا، وأن نفتح النقاش.

إن بعض هذه الطوائف أنشئت من أجل تسهيل التطيع مع الكيان الإسرائيلي، وأنا أدعو السادة الأئمة إلى أن يقرؤوا ويطلعوا، مع علمي بأنهم يدركون هذه الحقائق، لقد مُنعت بعض هذه الطوائف في دول من المشرق العربي بسبب العلاقة العضوية المباشرة بوكالات الاستخبار الغربية قصد

تسهيل التطبيع مع الكيان الصهيوني، ونحن لا نريد أن يكون بين أظهرنا جزائريون يغرر بهم بسبب الجهل، أو بسبب عزوف الأئمة عن أداء واجبهم في التبصير والتوعية، ولا نقبل أن نؤخذ على حين غرة فنجد الجزائر تسير بسرعتين مختلفتين تؤدي إلى انحرافها، ونريد أن نسهم في منع السجال السياسي، ومحاولات التشكيك في المؤسسة الدينية التي يقال عنها: رسمية، وهي في الحقيقة مؤسسة حضارية، ووريثة المؤسسة الدينية الأصيلة في الجزائر.

ينبغي أن يكون هذا النقاش الذي فتحته معكم اليوم هو ديدنا طيلة ما بقي من المخطط الخماسي، لنصل في سنة 2019م إلى قانون توجيهي يوافق عليه البرلمان الجديد بغرفتيه، ويوقع عليه فخامة رئيس الجمهورية، ويؤطر الأداء الديني في الجزائر، ونحافظ لجزائر الاستقلال على منظومة دينية أخلاقية نابعة من ميراثنا ومن حضارتنا، آخذة بعين الاعتبار الوطن المفدى، تمامًا كما كان علمنا الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس الذي يقول: «نعيش من أجل الإسلام والجزائر».

وأختم هذه الكلمة الافتتاحية، بالدعوة إلى توجيه النقاش، لتكون الخلفية الفكرية لكل واحد منا هي: كيف نفي بالالتزامات التي التزمنا بها أمام ممثلي الشعب بالبرلمان الجزائري؟ وكيف نفي لفخامة الرئيس بتطبيق برنامجه الذي وعد به؟ شكرًا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الهوامش

- (1) وهي الكلمة التي ارتجلها معالي الوزير خلال الندوة الوطنية للإطارات المنعقدة يوم السبت 6 محرم 1438هـ الموافق 08 أكتوبر 2016م، بدار الإمام، المحمدية، الجزائر العاصمة.